الأمم المتحدة

A/C.3/71/SR.6

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
14 October 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة: ١٥:٠٠

الرئيس: السيدة ميخيا ..... (كولومبيا)

المحتويات

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

16-17328 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/71/94 و A/71/96 و A/71/114 و A/71/119 و A/71/120 و A/71/121)

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/71/316)

١ - **السيد بيريرا** (سري لانكا): قال إن الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي من أجل وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية، المتفق عليهما في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، يعدَّان إنجازاً جديراً بالثناء ويمثلان وسيلة طموحة للمضي قدما.

٢ - وأضاف أن سري لانكا قد سنَّت تشريعات شاملة من أجل تنفيذ الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعددة التي هي طرف فيها، وكمّلتها منذ عام ٢٠٠٥ من خلال سياستها الوطنية المتعلقة بمراقبة المخدرات. وقال إن الحكومة تعمل بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من كيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني على مكافحة المشاكل المتصلة بالمخدرات. وأوضح أن التحدي الذي تواجهه سري لانكا لا يتمثل في إنتاج المخدرات، إنما في الاتجار بها وفي الزيادة المسجلة في استهلاك الهيروين. وقد اتُخذت تدابير لإنشاء مركز لتبادل المعلومات الاستخبارية بشأن الاتجار بالمخدرات بين دول جنوب وجنوب شرق آسيا، وتوفير العلاج الإيوائي في المؤسسات المختصة، وتقديم خدمات إعادة التأهيل لمدمني المخدرات. وصدرت أيضا قوانين لتمكين القضاة من وصف علاج للضالعين في تعاطي المخدرات بدلا من إصدار عقوبات بحقهم. وتابع بالقول إن الهدف العام الذي يضعه بلده نصب عينيه هو الحد من تعاطي وعرض المخدرات إلى أدنى مستوى ممكن بحلول عام ٢٠٢٠، من خلال اتباع نهج واسع النطاق يتناول الصلات القائمة بين تعاطي المخدرات، والحد من الفقر، ومنع الجريمة، والصحة. وقال إنه نظرا للبعد الدولي الذي تتسم به مشكلة المخدرات، ليس بإمكان دولة واحدة أن تعالج هذه الظاهرة بمفردها. ويتطلب التصدي لمسألة المخدرات تعاونا وتنسيقا بين البلدان والمنظمات الدولية.

٣ - **السيد كاستانييدا سولاريس** (غواتيمالا): قال إن المؤسسات العامة في أمريكا الوسطى عرضة باستمرار لتهديد جماعات الجريمة المنظمة المدججة بالسلاح. ورأى أن الدواء ينبغي ألا يكون أسوأ من الداء، موضحا أن التركيز على منع الجريمة يستهلك قدراً كبيراً من الموارد العامة ويحوّل الأنظار بعيدا عن الاحتياجات الاجتماعية الأخرى. وأردف قائلا إن مشكلة المخدرات في غواتيمالا تعوق توطيد المؤسسات الديمقراطية في البلد، وتعرقل تطوره. واعتبر أن البلدان التي تجد نفسها، على غرار غواتيمالا، عالقة بين البلدان المنتجة والمستهلكة، تتحمل عبئا غير متكافئ بالمقارنة مع البلدان الأخرى في مكافحة الاتجار بالمخدرات. وأضاف أن الصلات القائمة بين الاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة، والاتجار بالأسلحة، وغسل الأموال، تمثل تحديات رئيسية تستدعي اتباع نُهج متكاملة على جميع المستويات للحد من التكاليف الاجتماعية ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، رأى أنه لا بد من اتباع مبدأ التناسب في مجال إنفاذ القانون، واعتماد بدائل عن السجن فيما يتعلق بالجنح المرتكبة، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات أكثر الفئات ضعفا.

٤ - وتابع بالقول إن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية تمثل خطوة كبيرة إلى الأمام في ثلاثة جوانب رئيسية. فقد تم التأكيد مجددا على صحة الإنسان ورفاهيته كهدف للاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، وهو ما يشجع على اعتماد

استجابة ترتكز على مسألة الصحة العامة، لا مجرد استجابة عقابية. وتم الاتفاق أيضا على أن السياسات المتعلقة بالمخدرات ينبغي أن تركز على الأشخاص لا على المواد، تمشيا مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتم الاعتراف بأن الاتفاقيات الدولية تتيح للبلدان تبني السياسات التي تراها مناسبة لأوضاعها. ويتمثل أحد التغييرات الرئيسية المطلوبة في سياسة مكافحة المخدرات الحالية في إعطاء الأولوية للحد من الطلب، لا مجرد الاكتفاء بالحد من العرض.

٥ - ورأى أن الوثيقة الختامية تعكس ضرورة إصدار إعلان جديد يبيِّن الوقائع الجديدة: إذ يتعين الآن الحفاظ على الزخم الذي ولدته الدورة الاستثنائية، كما يتعين أن تواصِل الأمم المتحدة تقديم الإرشاد بشأن هذه المسألة. وختم كلامه بالقول إنه لا يمكن لبلد واحد أن يعالج بمفرده مشكلة المخدرات.

٦ - **السيد عياد** (العراق): قال إن استقلال السلطة القضائية في بلده يسهم في التشجيع على احترام مبادئ العدالة الجنائية، وتعزيز سيادة القانون، وتيسير الجهود المبذولة لمكافحة الجريمة. وأضاف أن العراق قد صدَّق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في عام ٢٠٠٩، وهو طرف أيضا في معظم الصكوك الإقليمية والدولية في هذا المجال. وسعيا لتعزيز إعادة إدماج الأشخاص المدانين بمخالفات بسيطة في المجتمع، سنّ العراق قانون عفو في عام ٢٠١٦. وسعيا إلى كفالة دعم حقوق ضحايا الجرائم، عدّل العراق قانونه المتعلق بالإجراءات الجنائية. وعلاوة على ذلك، تمشيا مع التزاماته عملا باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإيمانا منه بأن الفساد يقوّض الثقة في مؤسسات الدولة ويعوق التنمية، ويحول أيضا دون حصول الفقراء على الخدمات الأساسية، أنشأ العراق وحدة مستقلة معنية بالنزاهة تخضع لرقابة برلمانية، وتهتم بمنع ومكافحة الفساد وبتعزيز الشفافية على جميع المستويات الحكومية.

٧ - وأفاد بأن الإرهابيين المنتمين إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يواصلون ارتكاب أشنع الجرائم في العراق، بما في ذلك أعمال القتل العمد، والتعذيب، والاتجار بالأشخاص، وأعمال الإرهاب التي تستهدف الأسواق والمدارس والمصانع. ويشارك إرهابيو التنظيم المذكور أيضا في غسل الأموال وعمليات النهب والاتجار غير المشروع بالآثار. وتابع قائلا إن العراق قد وجّه الانتباه في العديد من المنتديات إلى الصلات الخطيرة القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، ورحب باتخاذ قراري مجلس الأمن ٢١٩٥ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥)، اللذين يعززان الإطار القانوني الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب، ويسلطان الضوء على العلاقة التي لا تنفك تزداد قوة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب.

٨ - وأوضح أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يوفر للعراق مساعدة تقنية ويسهم في تدريب العراقيين العاملين مع سلطات إنفاذ القانون في البلد. وأكد أن العراق سيواصل جهوده لمكافحة جميع الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك الأنشطة المرتكبة على يد العصابات الإرهابية التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية. وفي هذا الصدد، شدد على أن أخطر شكل من أشكال الجريمة هو الإرهاب، فهو يهدد السلام والأمن، ويعوق التنمية المستدامة والنشاط الاقتصادي، ويقوّض الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون. وقال إن العراق يود أن يوجه شكره إلى المنظمات والبلدان الصديقة التي تدعم جهوده للنهوض بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، ويدعو جميع الدول إلى تعزيز تعاونها بحيث يتسنى مكافحة كل أشكال الأنشطة الإجرامية بفعالية أكبر، بما في ذلك الجرائم المتصلة بالإرهاب.

٩ - **السيد بونياريتيبونغ** (تايلند): قال إن مكافحة الاتجار بالبشر لا يزال يشكل إحدى الأولويات في تايلند.

وأفاد بأنه يجري حاليا اتخاذ تدابير أكثر صرامة في بلده وفقا لخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وغيرها من البروتوكولات ذات الصلة. وأضاف أن تحقيق فعالية أكبر في إنفاذ القانون قد أدى إلى زيادة عدد الملاحقات القضائية بحق المتجرين، وأنه تم إدماج الاعتبارات الجنسانية والمراعية للضحايا ضمن الإجراءات الجنائية. وقال إن الحكومة تعمل، في إطار استراتيجيتها الوقائية، على التوعية بمخاطر الاتجار والاستثمار بوفرة في التنمية من أجل تحسين نوعية حياة الأشخاص المعرَّضين للخطر، وبخاصة النساء من الفئات المحرومة في المناطق الريفية. وتعمل الحكومة أيضا بشكل وثيق مع القطاع الخاص الذي بدأ يستفيد من الحد من تكاليف الفساد على امتداد سلاسل الإمداد، وهي تواصل الترويج لفكرة أن احترام حقوق الإنسان هو أمر يناسب الأعمال التجارية.

١٠ - وأوضح أن المعاملة المنصفة للجناة تقع في صميم نظام العدالة الجنائية في بلده. وقد جرت مواءمة القانون المتعلق بالسجون مع كلّ من قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك)، وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا). وأضاف أن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة مشكلة المخدرات تشمل الوقاية، والقمع، والعلاج، وإعادة التأهيل، وإعادة الإدماج في المجتمع، ومبادرات التنمية البديلة لمعالجة الفقر وانعدام الفرص اللذين يشكلان اثنين من الأسباب الجذرية لهذه المشكلة.

١١ - وتابع بالقول إن الجهود المبذولة في مجالي منع الجريمة والمراقبة الدولية للمخدرات تستفيد من مشاركة جميع القطاعات في إطار شراكات جامعة تحقِّق أوجه التآزر. وذكر أيضا أهمية جمع البيانات، وبناء القدرات، وتوافر الموارد المالية. وأضاف أن تايلند توجه شكرها إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على دوره الفعال في بناء القدرات وتوفير التوجيه من أجل تنفيذ الصكوك القانونية الدولية لمكافحة المخدرات والجريمة.

١٢ - **السيد أونغ** (سنغافورة): قال إن سنغافورة، باعتبارها صلة وصل رئيسية في مجال النقل ومركزا للشحن العابر، هي عرضة بوجه خاص للأنشطة الإجرامية عبر الوطنية، وقد استجابت الحكومة لهذا الواقع باتخاذ تدابير صارمة. وأوضح أنه يُستعان بقانون منع الاتجار بالبشر سواءً من أجل ردع الاتجار بالأشخاص أو دعم إعادة تأهيل الضحايا. وفي الوقت نفسه، يتيح قانون عام ٢٠١٥ بشأن مكافحة الجريمة المنظمة لوكالات إنفاذ القانون باستهداف مجموعات الجريمة المنظمة التي تعمل عبر الولايات القضائية، ومصادرة الأموال المتحصلة من النشاط الإجرامي المنظم.

١٣ - ورأى أن ليس هناك من نهج واحد مناسب للجميع في معالجة مسألة المخدرات. وأفاد بأن سنغافورة اعتمدت نهجا شاملا ومتوازنا ومستداما ومحكما لمعالجة العرض والطلب المتعلقين بالمخدرات، وهو يشمل خدمات شاملة في مجال إعادة التأهيل ويناسب الظروف والنماذج الفريدة القائمة في البلد. وقال إن الهدف العام هو حماية الأفراد والأسَر من مخاطر المخدرات، ودفع متعاطي المخدرات إلى الكف عن إدمانهم، وحماية الأمن على الصعيد الإقليمي. وقال إن سنغافورة تعلن بقوة الأهمية المحورية للاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، وإنها ستنفذ التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية.

١٤ - وأفاد بأن سنغافورة، سعيا للرد على التهديد المتزايد المتمثل في جرائم الفضاء الإلكتروني، أنشأت وكالة أمن الفضاء الإلكتروني في عام ٢٠١٥، ووقّعت مذكرات تفاهم مع العديد من البلدان لتحسين التعاون في هذا الصدد. وفي

أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، استضافت سنغافورة المؤتمر الرابع المشترك بين الإنتربول ومكتب الشرطة الأوروبي (يوروبول) بشأن جرائم الفضاء الإلكتروني، كما أنها ستستضيف قريبا أسبوع سنغافورة الافتتاحي الدولي للفضاء الإلكتروني، في إطار الجهود الرامية إلى تيسير المناقشات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن المجالات المحتملة للتعاون، والإسهام في عمل فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي. وقال إنه بالنظر إلى الطابع عبر الوطني للهجمات في الفضاء الإلكتروني، تأمل سنغافورة في أن يبذل الفريق المزيد من الجهود للاستفادة من آراء وإسهامات الأعضاء في الأمم المتحدة على نطاق أوسع.

١٥ - وأوضح أن سنغافورة تشارك بنشاط في العمليات الدولية، وقد انضمت إلى اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية بشأن الجريمة عبر الوطنية، وستواصل السعي إلى تعميق تعاونها مع الشركاء الإقليميين والدوليين، مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وأضاف أن من دواعي سرور سنغافورة، بوصفها البلد المضيف للمجمع العالمي للابتكار التابع للإنتربول، الإفادة بأن المجمع قد عزز وجود منظمة الإنتربول على الصعيد العالمي، وأسهم في تقوية شراكاتها في آسيا.

١٦ - **السيد وارايش** (باكستان): قال إن القوى المحركة لظاهرة المخدرات في البلدان المنتجة وبلدان المرور العابر والبلدان المستهدَفة تتباين تباينا كبيرا وليس هناك من حل واحد مناسب للجميع بهذا الشأن. وأضاف أن موقع باكستان الجغرافي يجعل منها، في آن معا، بلدا مستهدَفا وأحد بلدان المرور العابر في التجارة العالمية لمنتجات الأفيون والقنب. وقد وضع البلد إطاراً قانونياً وإدارياً وطيداً وشاملاً لمواجهة هذا الخطر، مع إيلاء الأولوية للعلاج وإعادة التأهيل، وكذلك للحد من الطلب. وقال إن الكميات الكبيرة للمضبوطات من المخدرات غير المشروعة المسجلة في البلد، بما في ذلك ٣٤٢ طنا في العام السابق، وإسهام باكستان في عمليات ضبط المخدرات على الصعيد العالمي، يدلان على إنجازاتها في مكافحة الاتجار بالمخدرات.

١٧ - وقال إن باكستان تشعر بالقلق إزاء الاتجاه الناشئ في بعض أجزاء العالم لإضفاء الصفة الشرعية على تعاطي المخدرات غير المشروعة. ورأى أن هذا النهج يؤدي إلى نتائج عكسية. فهو سيزيد الطلب ويؤدي إلى ''تأجيج'' سلسلة الإمداد، مع ما يصحب ذلك من تداعيات مباشرة في منطقته. وأردف بالقول إن اتفاقيات الأمم المتحدة الحالية الثلاث لمراقبة المخدرات ينبغي أن تُعَدَّ كمستودع للمبادئ التوجيهية الأساسية لوضع نهج دولي لمكافحة المخدرات. فالهدف المتوخى، في النهاية، هو إقامة مجتمع خال من المخدرات، لا تهيئة مجتمع متسامح إزاء المخدرات. ورأى أن الجهود ينبغي أن تركز أكثر على تعبئة الموارد بهدف بناء قدرات البلدان المستهدفة وبلدان المرور العابر الرئيسية، باعتبارها تقع على خط المواجهة في الحرب المعلنة ضد المخدرات، وتبعا لحجم التهديد الذي تواجهه وإسهاماتها الأساسية في النهوض بهذه القضية.

١٨ - وأردف قائلا إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تنعكس بأشكال مختلفة، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص والأسلحة النارية وتهريب المهاجرين وغسل الأموال. وقد أصبحت باكستان طرفا في الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، وأُنشئت وحدة خاصة للرصد المالي في المصرف الحكومي للبلد من أجل التعاون مع البلدان الأخرى في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ورأى أن التعاون على كلّ من المستوى الوطني والإقليمي والدولي يبقى هو الأساس، مضيفا أنه يتعين تعزيز الآليات من قبيل لجنة منع الجريمة

والعدالة الجنائية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

١٩ - **السيد دهلوي** (المملكة العربية السعودية): قال إن التحديات الأمنية غير المسبوقة الماثلة في أجزاء كثيرة من العالم تؤكد ضرورة عمل جميع الدول معا على نحو أوثق من أجل مكافحة الجريمة وتعزيز نظمها الخاصة بالعدالة الجنائية. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد للدول من أن تعزز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وفي الواقع إن الجريمة تقوّض سيادة القانون وتعوق التنمية. ولذا تدعو الحاجة إلى وضع مؤشرات يعوَّل عليها كي يتسنى للدول تقييم مدى احترام سيادة القانون، ونجاح الاستراتيجيات المعتمدة لمنع الجريمة، وفعالية نظام العدالة الجنائية، وبذلك قياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢٠ - وأضاف أن بلده يبذل كل جهد ممكن لمكافحة الجريمة وتعزيز نظام العدالة لديه، كما أنه بصدد إقامة قطاع عدل قادر على التكيف مع الظروف المتغيرة. وأوضح أن المملكة العربية السعودية تدعو الدول إلى تبادل أفضل الممارسات في هذا المجال، بما في ذلك معاملة المحتجزين وإعادة إدماجهم في المجتمع. وهي تدعو الدول الأعضاء، في هذا الصدد، إلى النظر في تجربة مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة والرعاية الذي يسعى، من خلال الحوار، إلى الترويج للآراء والسلوكيات بعيدا عن التطرف لدى أفراد فئات مستهدفة معينة.

٢١ - وأفاد بأن المملكة العربية السعودية، انطلاقا من قناعتها الإسلامية بأنه لا بد من حظر جميع المواد التي تهدد الحياة البشرية، تبذل كل جهد ممكن لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات. وقد جرى تنظيم العديد من الحملات الرامية إلى زيادة الوعي العام بأخطار المخدرات وتأثيرها على الأفراد والمجتمع ككل. وشملت الحملات دورة تدريبية على شبكة الإنترنت وُضعت في إطار المشروع الوطني للوقاية من المخدرات (نبراس) بشأن سبل مكافحة المخدرات، وقد تابع تلك الدورة ٣٠ ٠٠٠ من الناطقين باللغة العربية في جميع أنحاء العالم.

٢٢ - وتابع بالقول إن المملكة العربية السعودية تعمل عن كثب مع المجتمع الدولي لمكافحة تجارة المخدرات غير المشروعة، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بتمويل الإرهاب، وتشكل بالتالي تهديدا للأمن والاستقرار السياسي للدول. وقال إن بلده يسعى أيضا إلى التصدي للأعمال التي تقوم بها الدول التي ترعى الإرهاب والأنشطة الإجرامية في الشرق الأوسط وخارجه. وتشمل الإجراءات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لهذا الغرض إصدار أحكام بإنزال عقوبات بحق ١٢ فردا من أفراد الميليشيا الإرهابية اللبنانية المعروفة باسم حزب الله والكيانات الأخرى المرتبطة بتلك الميليشيا، الضالعين في جرائم إرهابية في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

٢٣ - وفي الختام، دعا جميع الدول الأعضاء إلى مضاعفة جهودها من أجل التصدي للتهديد الذي تشكله المخدرات والجريمة، وشدد على أن الحق السيادي لجميع الدول في وضع نظم قانونية خاصة بها وتحديد العقوبات المناسبة على الجرائم المرتكبة يجب احترامه.

٢٤ - **السيدة كوبرادزه** (جورجيا): قالت إن منع الجريمة وتوافر نظم فعالة للعدالة الجنائية أمران ضروريان لإقامة مجتمعات آمنة وعادلة وشاملة للجميع، والنهوض بحقوق الإنسان. وأفادت بأن جورجيا، على مدى العقد السابق، نفذت إصلاحات عدة في إطار التزامها بالسلامة العامة وسيادة القانون، فانخفضت معدلات الجريمة لديها إلى حد كبير نتيجةً لذلك. وتم تنقيح القانون الجنائي، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي، ليصبح متوائما مع المعايير الدولية المتعلقة بمسائل من قبيل المجرمين المعاودين، والدفاع على

أساس ادعاء الجنون كمانع لقيام المسؤولية الجنائية، والغلط في القانون أو في الوقائع. وجرى أيضا تعديل التشريعات المناهضة للتمييز بغية تجريم أي تحريض على الكراهية ينطوي على تهديد واضح ومباشر باستخدام العنف.

٢٥ - وأضافت أن إنجازا رئيسيا آخر قد تحقق، وهو يتمثل في وضع إطار سياساتي شامل لقضاء الأحداث، يتضمن مدونة قائمة بذاتها لقضاء الأحداث، ويجري بمقتضاها توسيع نطاق بدائل الملاحقة الجنائية والعقوبات أمام القضاة، لكفالة ألا تُتخذ تدابير الاحتجاز والسجن إلا كآخر الخيارات، على النحو المطلوب بموجب اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة. وذكرت أنه جرى أيضا إنشاء مراكز لمنع الجريمة، وتتم إتاحة خدمات إعادة التأهيل للأحداث، وبرامج ''إبعاد'' الشباب عن نظام العدالة الجنائية، وبرامج الوساطة وإعادة التكييف الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، وُضعت معايير للمؤسسات المخولة بتقديم الخدمات إلى الشباب الجانحين، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). ونُفذت عدة مشاريع تكميلية بالتعاون مع المجتمع المدني والمنظمات الدولية، بما في ذلك مشروع الكتاب الإلكتروني، لإتاحة فرص الانتفاع بالخدمات المجتمعية لمدة سنة واحدة للشباب الذين يتم إبعادهم عن نظام العدالة الجنائية لمساعدتهم على تطوير مهاراتهم الحاسوبية وفي مجال محو الأمية. وختمت كلامها بالقول إن جورجيا لا تزال ملتزمة بإصلاح العدالة الجنائية ووضع الوقاية في صميم جهودها المبذولة في هذا المجال.

٢٦ - **السيد دهقاني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها من البلدان الواقعة على الخط الأمامي في الحرب المعلنة على المخدرات غير المشروعة، قد تكبدت خسائر فادحة في الأرواح وأنفقت بلايين الدولارات لتجريد تجار الموت من الجزء الأكبر من المخدرات غير المشروعة وحماية جزء من المجتمع الدولي من شر الإدمان. وأضاف أن حوالي ٠٠٠ ٤ من الموظفين الإيرانيين المكلفين بإنفاذ القانون قد فقدوا أرواحهم، وأن ٠٠٠ ١٢ موظفا آخر قد تعرضوا للتشويه في الحملة التي ينفذها البلد دون هوادة لوقف تدفق المخدرات. ونتيجةً لذلك، جرى في المتوسط ضبط أكثر من ٨٠ في المائة من الناتج العالمي للأفيون و ٤٠ في المائة من الناتج العالمي للهيروين والمورفين في جمهورية إيران الإسلامية. وتم ضبط ٦٢٠ طنا من المخدرات غير المشروعة في عام ٢٠١٥ لوحده.

٢٧ - وفي موازاة ذلك، نفذت الحكومة برامج شاملة للحد من الطلب على المخدرات، وهي تشمل الوقاية، والحد من الأضرار، والعلاج، وخدمات إعادة التأهيل. وباتت التغطية المشمولة ببرامج الوقاية والالتحاق الطوعي بخدمات الحد من الأضرار والخدمات العلاجية تبلغ الآن ٤٠ في المائة، وهو ما يعدُّ من أعلى المعدلات في العالم. ونتيجةً لذلك، انخفضت نسبة انتقال فيروس نقص المناعة البشرية بين متعاطي المخدرات عن طريق الحقن الوريدي بمقدار ٦٠ في المائة. وفي إطار النهج المجتمعي المنحى الذي تتبعه الحكومة، تدير المنظمات غير الحكومية والمنظمات الخاصة ما يزيد على ٨٥ في المائة من البرامج الموجهة نحو الحد من الطلب. ومن أجل خفض عدد نزلاء السجون، جرى تنفيذ خطط عقابية بديلة للمدانين بارتكاب جرائم المخدرات، واعتُمدت خدمات الحد من الأضرار والخدمات العلاجية في السجون.

٢٨ - وقال إن الحكومة الإيرانية تدعو إلى اعتماد استراتيجية متوازنة وشاملة لمكافحة المخدرات غير المشروعة، بمنأى عن الاعتبارات السياسية، وبما يكفل توسيع التعاون الإقليمي والدولي على أساس مبدأ المسؤولية الدولية الجماعية المشتركة. لكن بلدان المرور العابر مثل إيران، لا تزال للأسف تتحمل العبء الأكبر أساسا. وعلى الرغم من أن

المتجرين بالمخدرات الذين تربطهم علاقات بالجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة يستهدفون البنية التي يقوم عليها المجتمع الإيراني ويسلبونه شبابه، فإن الدعم المقدم من المجتمع الدولي يظل ضئيلا.

٢٩ - وفيما يتعلق بالآليات القائمة، رأى أن الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، بحكم نطاقها ومرونتها، تشكل حجر الأساس للنظام الدولي لمكافحة المخدرات غير المشروعة. وأضاف أنه ينبغي للجنة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يواصلا الاضطلاع بدورهما الرائد في معالجة مشكلة المخدرات العالمية.

٣٠ - **السيد سايتو** (اليابان): قال إن إدراج محور تركيز بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية ضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يشكل إنجازا هاما من إنجازات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وأضاف أن اليابان ستستضيف المؤتمر الرابع عشر في عام ٢٠٢٠، وأن حكومته تتطلع إلى مناقشة موضوع المؤتمر مع الدول الأعضاء، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وأصحاب المصلحة الآخرين. وأفاد بأن اليابان تواصل الاضطلاع بدور نشط في تنفيذ الالتزام المشترك الذي اعتُمد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١٦ بشأن مشكلة المخدرات العالمية. وتابع بالقول إن مكافحة انتشار المخدرات الاصطناعية أمر هام للغاية، ولذا، فإن حكومة بلده تدعم بنشاط عمل لجنة المخدرات.

٣١ - وأفاد أيضا بأن اليابان، بوصفها رئيسا لمجموعة الدول السبع لعام ٢٠١٦، تقود تنفيذ خطة العمل المتعلقة بمكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف الصادرة في مؤتمر قمة آيسي شيما. وقد اتخذت الحكومة إجراءات لتحسين الشفافية وتعزيز التعاون في مجال إنفاذ القانون بغية زيادة الزخم في محاربة الفساد على الصعيد العالمي. ورأى أنه يتعين مواصلة بناء القدرات وتعزيز التعاون الدولي لمكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني، مضيفا أن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهابيين أمر حاسم الأهمية لقمع الإرهاب. وفي هذا الصدد، قال إن اليابان تتبع توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال وتواصل تحسين نظمها القانونية الوطنية، وتسهم في الجهود الدولية ذات الصلة.

٣٢ - **السيدة الخاطر** (قطر): قالت إنه ما من شك في أن الجهود المبذولة لمنع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية تعزز فرص السلام وتنهض بالتنمية المستدامة. وترى قطر أن من المهم رصد التقدم المحرز نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، فقد ساعد البلدُ على إطلاق التحالف العالمي للإبلاغ عن التقدم المحرز في تعزيز بناء مجتمعات مسالمة ومنصفة وشاملة للجميع. ورأت أنه يتعين على الدول أن تسعى إلى تعزيز نظم العدالة الجنائية الخاصة بها وإقامة مجتمعات وطنية ومجتمع دولي في ظل مبادئ سيادة القانون والحرية والعدالة. وفي هذا الصدد، أفادت بأن قطر كانت فخورة باستضافة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في عام ٢٠١٥، الذي خلص إلى ضرورة إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع نطاقا من أجل مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.

٣٣ - وأردفت بالقول إن قطر، تمشيا مع التزاماتها عملا باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، قد أنشأت لجنة وطنية مستقلة معنية بالنزاهة والشفافية. وقالت إنه يُنظر إلى ظاهرة الفساد وغسل الأموال باعتبارها أقل انتشارا بكثير في بلدها منه في الدول الأخرى في المنطقة. وأضافت أن قطر تقدم أيضا الدعم المالي لتيسير أنشطة آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقد ساعدت على عقد

المنتدى العربي الرابع لاسترداد الأموال في عام ٢٠١٥. وصدقت قطر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، وهي عضو في مجموعة ''أصدقاء متحدون لمكافحة الاتجار بالبشر''، وقد اعتمدت تشريعات لمكافحة تلك الظاهرة وحماية الضحايا والشهود الذين يدلون بشهاداتهم ضد المتجرين. وتقوم قطر أيضا برعاية برامج للتوعية والرصد من أجل المساعدة على مكافحة استعمال المخدرات غير المشروعة، وتتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين في جميع أنحاء المنطقة وخارجها في إطار التحقيقات بشأن الأنشطة الإجرامية المتصلة بالمخدرات. وقالت إن بلدها يشارك أيضا في بناء القدرات على الصعيدين الإقليمي والدولي، وفي مبادرات تبادل المعارف. وختمت كلامها بالقول إن قطر ستواصل جهودها الرامية إلى تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وتعاونها مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بغية تشجيع إقامة مجتمعات آمنة وخالية من المخدرات، وعادلة ومسالمة.

٣٤ - **السيد المبروك** (ليبيا): قال إن تفاقم مستويات الفقر والبطالة والاستبعاد الاجتماعي يزيد من الأنشطة الإجرامية المتصلة بالمخدرات غير المشروعة والفساد في أجزاء كثيرة من العالم. كما أن ضعف سلطات الأمن والرقابة في العديد من البلدان، ومحدودية قدراتها على التصدي لتلك التحديات، سيؤديان بلا شك إلى مزيد من عدم الاستقرار على كلّ من الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ورأى أن الضرورة تستدعي إقامة علاقات تعاون وطيدة على الصعيدين الإقليمي والدولي لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية، مضيفا أنه ستنشأ حاجة في العديد من الدول إلى تلقي مساعدة مستدامة يمكن التنبؤ بها سواء على المستوى التقني أو المالي أو في مجال بناء القدرات إذا كان لتلك الدول أن تضطلع بدور فعال في هذا المجال.

٣٥ - وأردف بالقول إن الآثار الضارة الناجمة عن استعمال المخدرات، التي تشمل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تعني أن من الضروري للدول مضاعفة جهودها لمكافحة ذلك المرض، وتقديم مرتكبي الجرائم المتصلة بالمخدرات إلى العدالة، وزيادة الوعي العام بالمخاطر الصحية التي تنطوي عليها المخدرات غير المشروعة، وتقديم الدعم إلى مراكز العلاج المخصصة.

٣٦ - وقال إن ثمة حاجة أيضا إلى بذل المزيد من الجهود لمكافحة أنشطة الجريمة عبر الوطنية والاتجار بالأشخاص، فهي تقوّض أمن واستقرار العديد من المجتمعات وتعوق التنمية. وأفاد بأن ليبيا تسعى إلى تعزيز تعاونها مع البلدان المجاورة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية وأنشطة الاتجار، وتدعو إلى التنفيذ الفعال للتوصيات الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الإقليمي المعني بأمن الحدود المعقود في طرابلس في عام ٢٠١٢. وأضاف أن ليبيا طلبت الحصول من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، على وجه الاستعجال، على مزيد من المساعدة التقنية وفي مجال بناء القدرات لتيسير امتثالها لاتفاقيات واتفاقات الأمم المتحدة ذات الصلة. وختم كلامه بالقول إن ليبيا تتطلع إلى إعادة فتح مكتب البرنامج دون الإقليمي التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة لبلدان المغرب العربي في طرابلس، واستئناف أنشطته هناك في أقرب فرصة ممكنة.

٣٧ - **السيد تيفو** (جنوب أفريقيا): قال إن مكافحة الزيادة في الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والمنتجات الحرجية أصبحت من أبرز الأولويات العالمية. وأضاف أن النتائج التي تمخض عنها الاجتماع السابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض جديرة بالثناء، تماما كخطة الحماية الجديدة الخاصة بالدول المعنية بوحيد القرن

الأفريقي التي وُضعت للتصدي للصيد المحظور وزيادة أعداد هذا النوع في جميع أنحاء القارة. ورأى أنه يتعين على الحكومات كفالة ألا تهدد التجارةُ الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات البرية بقاءَ تلك الأنواع.

٣٨ - وأردف بالقول إن بدء العمل العالمي لمنع ومعالجة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، في بريتوريا، يؤكد التزام بلده في هذا المجال. وأعرب عن ترحيب حكومته بالبرنامج العالمي الجديد لمعالجة التحديات المتعلقة بالسجون عن طريق تنفيذ قواعد نيلسون مانديلا، وهو ما من شأنه أن يسهم في كفالة المعاملة الإنسانية للسجناء.

٣٩ - وأفاد بأن حكومته تؤيد بقوة تنفيذ الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات والإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩ بشأن التعاون الدولي من أجل وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية. وهي تعمل على الحد من تعاطي الكحول والمخدرات من خلال خطة وطنية لمكافحة المخدرات للفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧.

٤٠ - **السيد بولتريكوف** (كازاخستان): قال إن منع الجريمة وإنشاء مؤسسات العدالة الجنائية على نحو فعال يعدَّان من العناصر الضرورية لإرساء سيادة القانون والسلام، وتحقيق التقدم والازدهار، وبلوغ الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. وأضاف أن حكومته بدأت بتطبيق إصلاحات تهدف، في جملة أمور، إلى تحسين شفافية النظام القضائي وكفاءته وإمكانية اللجوء إليه، وإخضاع هيئات إنفاذ القانون لمزيد من المساءلة، والحد من الفساد. وقامت الحكومة بتحديث نظام تشريعاتها الجنائية ونظام العدالة لديها لجعلهما أكثر إنسانية وواقعية، كما أنها افتتحت معهد العدالة الإصلاحية ومنحت عفوا عن جرائم معينة. وقال إن كازاخستان، بوصفها عضوا في مجموعة ”أصدقاء متحدون لمكافحة الاتجار بالبشر“، تدعو إلى القضاء على الإتجار بالبشر وحماية ضحاياه.

٤١ - وأردف بالقول إنه ينبغي للدول الأعضاء أن تنفذ التدابير المبينة في الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩ بشأن مكافحة مشكلة المخدرات العالمية. وأفاد بأن حكومته تظل ملتزمة بمعالجة المشاكل التي تسببها المخدرات، بما في ذلك من خلال تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠١٦. وتشارك كازاخستان في البرامج الإقليمية والدولية للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة عن طريق المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى، وهو ما أدى إلى تحسن كبير في التعاون القائم بين وكالات إنفاذ القانون الوطنية والإقليمية، وتنفيذ مشروع بشأن مراقبة حاويات الشحن في ميناء أكتاو. وقال إن حكومته تؤكد مجددا التزامها بالإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى تخليص العالم من الجريمة عبر الوطنية والفساد والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأشخاص.

٤٢ - **السيد مندوزا - غارسيا** (كوستاريكا): قال إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١٦ بشأن مشكلة المخدرات العالمية تمثل بداية تحول جوهري بعيدا عن السياسات القمعية ونهج إعلان الحرب على المخدرات. لكنه رأى أن الوثيقة الختامية وإن كانت تتضمن أحكاما بشأن حقوق الإنسان، وتنص على اتباع نهج مراعٍ للصحة، وتمثل نقطة انطلاق جيدة، فإنها تفتقر إلى بعض العناصر الأساسية. وأوضح قائلا إن الاستراتيجية الشاملة يجب أن تدمج نُهجا جديدة بشأن معالجة مشكلة المخدرات، والحد من الأضرار، وفرض عقوبات مناسبة، وعدم انطباق عقوبة الإعدام، وتحليل فعالية السياسات، وإنشاء فريق من الخبراء لتقديم التوجيه الاستراتيجي. وقال إنه لا بد أيضا من معالجة مسألة استبعاد

أكثر الفئات ضعفا في المجتمع، مثل السكان المنحدرين من أصل أفريقي والشعوب الأصلية والأشخاص من مختلف الميول الجنسية، عن طريق كفالة مشاركتهم في وضع السياسات.

٤٣ - وأفاد بأن كوستاريكا لطالما اتبعت نهجا مراعيا للصحة في معالجة مشكلة المخدرات. وقال إن حكومته تعيد تأكيد التزامها بمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض الأخرى المرتبطة بتعاطي المخدرات. وهي قامت مؤخرا بإصلاح تشريعاتها الجنائية للسماح بإجراء تخفيض في العقوبات بحق النساء اللواتي يُعتبرن ضعيفات. لكنه رأى أن ليس هناك من بلد قادر بمفرده على التصدي بفعالية لهذه المشكلة العابرة للحدود. وأضاف أن التعاون الدولي، بما في ذلك توفير المساعدة القانونية بشكل متبادل، يعدّ أمرا أساسيا. وذكر من الأمثلة الجيدة على ذلك الآلية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتنسيق والتعاون بشأن مشكلة المخدّرات، وبرنامج التعاون بين أمريكا اللاتينية والاتحاد الأوروبي بشأن سياسات مكافحة المخدرات. وأشار إلى أن المساعدة التي وفرتها حكومة الولايات المتحدة مؤخراً لتجهيز سلطات كوستاريكا في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية هي موضع تقدير. وختم كلامه بالقول إن بلوغ الأهداف المحددة لعام ٢٠١٩ يستلزم اتخاذ إجراءات ملموسة دعما لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، تقوم على مبدأ المساواة وفقا لخطة عام ٢٠٣٠.

٤٤ - **السيد أوغورلوغلو** (تركيا): قال إن تركيا كثّفت تدابيرها المتخذة لحماية الحدود من أجل مكافحة الاتجار بالبشر. بيد أن التدابير الأمنية لا يمكن أن توفر سوى حل مؤقت وجزئي في الوقت الذي لا تتم فيه معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، بما في ذلك النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان والحرمان الاقتصادي في البلدان الأصلية. وأضاف أن حكومة بلده قد عززت التدابير القائمة لمنع النقل غير المشروع للممتلكات الثقافية من بلدان المنشأ تصديا لتزايد حالات النقل غير المشروع وتدمير الممتلكات الثقافية. وأفاد بأن السلطات المختصة تتوخى أيضا يقظة شديدة لمنع نقل المشغولات الحرفية التاريخية من تركيا. وقال إنه لا بد من معالجة العلاقة القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقد أظهرت الحرب التي تخوضها حكومته منذ زمن طويل ضد الإرهاب ضرورة تحقيق التضامن والتعاون بشكل فعال على الصعيد الدولي.

٤٥ - وأوضح أنه يجب تناول مشكلة المخدرات العالمية على نحو شامل، مشيرا إلى أن تركيا تسهم في الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار بها، بالإضافة إلى توفير التدريب لأفراد العديد من الوكالات الوطنية لإنفاذ القانون. ومن خلال استراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات للفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٨، تسعى حكومته إلى توفير نهج متوازن وفعال ومنسق في التعامل مع مسألتي الطلب والعرض. وختم كلامه بالقول إن التوصيات التي انبثقت عن الدورة الاستثنائية الأخيرة للجمعية العامة تشكل خارطة طريق قيّمة، وإن وفد بلده يتطلع إلى العمل على تحقيق الأهداف المحددة لعام ٢٠١٩.

٤٦ - **السيد أديوي** (نيجيريا): أكد من جديد التزام حكومة بلده بالوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام ٢٠١٦ بشأن مشكلة المخدرات العالمية، وباتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وباتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ودعا إلى اتباع نهج متكامل ومتوازن ومتعدد الأبعاد إزاء تنفيذ الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات تمشيا مع خطة عام ٢٠٣٠.

٤٧ - وقال إن حكومة بلده أقرت قانونا في عام ٢٠١٥ من أجل تحسين كفاءة النظام الوطني للعدالة الجنائية، وقامت بتعديل قانونها المتعلق بتسليم المطلوبين، وواءمت تشريعاتها الوطنية مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وعملت الحكومة أيضا على تعزيز الجهاز الوطني المختص بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ووضعت خطة وطنية شاملة لمراقبة المخدرات للفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٩، وهي تعمل أيضا على تعزيز التثقيف الهادف إلى الوقاية من تعاطي المخدرات في صفوف الأطفال في سن الذهاب إلى المدرسة الابتدائية.

٤٨ - وأفاد بأن نيجيريا ستواصل العمل مع أصحاب المصلحة الآخرين لكفالة إعادة الأصول والأموال المسروقة إلى البلدان الأصلية، مضيفا أن حكومة بلده يحدوها أمل قوي في أن يظل المجتمع الدولي ملتزما بتلك الجهود الهامة.

٤٩ - وأوضح أن استخدام غرب أفريقيا كقناة عبور للمخدرات غير المشروعة أدى إلى نشوء تحديات أمنية، بما في ذلك الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تهدد وجود بعض البلدان بالذات في المنطقة. ولذا فإن البرنامج الإقليمي الذي بدأ تنفيذه مؤخراً لمعالجة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا، الذي وضعه المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، هو موضع ترحيب. ورأى أنه يتعين تعزيز التعاون في مجال إنفاذ القانون على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني. وأردف بالقول إن بناء القدرات وتوفير المساعدة التقنية هما من العناصر الأساسية لإرساء نظم ذات كفاءة في مجالي العدالة الجنائية ومراقبة المخدرات عبر الحدود الوطنية.

٥٠ - **السيد بو الحسن** (بروني دار السلام): قال إن التعاون فيما بين البلدان من أجل معالجة مشكلة المخدرات العالمية أمر ضروري، ولكن يتعين احترام حرية الدول الأعضاء في وضع السياسات التي تتلاءم مع احتياجات كل منها. وأفاد بأن بروني دار السلام تتبع نهج عدم التهاون مطلقا إزاء مشكلة المخدرات. وقد تكللت استراتيجيتها الرامية إلى الحد من العرض والطلب بالنجاح إذ أن نسبة السكان الذين يتعاطون المخدرات غير المشروعة لا تتجاوز ٠,١٤ في المائة سنويا. وقال إن زيادة الوعي العام كان من العوامل الرئيسية وراء إقامة مجتمعات محلية منيعة، خالية من المخدرات. وأضاف أن لدى بروني دار السلام مراكز للعلاج وإعادة التأهيل، وهي تعمل على إدماج متعاطي المخدرات في المجتمع، بما في ذلك عن طريق مساعدتهم على إيجاد فرص عمل. وقال إن حكومته تقف إلى جانب الدول الأخرى في رابطة أمم جنوب شرق آسيا سعيا إلى إقامة منطقة خالية من المخدرات، وتؤكد من جديد التزامها بتنفيذ الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، فضلا عن دعمها لعمل لجنة المخدرات والتوصيات التي انبثقت عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام ٢٠١٦. وبالنظر إلى أن الجهود الرامية إلى إقامة مجتمعات خالية من المخدرات هي جزء من محاولة أوسع نطاقا لتعزيز الصحة والأمن والرفاه، فإن حكومته ستواصل التعامل مع مسألة المخدرات باعتبارها إحدى الأولويات الوطنية، وستستمر في التعاون مع الأمم المتحدة لمعالجة مشكلة المخدرات العالمية.

٥١ - **السيد أوميتالييف** (قيرغيزستان): قال إن مواصلة استخدام آسيا الوسطى كقناة لنقل المخدرات بين أفغانستان وسوق أوروبا الشرقية قد أدت إلى تفاقم معدلات الجريمة المحلية والإدمان على المخدرات، وإلى عرقلة التنمية المستدامة في المنطقة.

٥٢ - وأضاف أن اتساع نطاق تجارة المخدرات عبر الحدود الوطنية أصبح يتسم بجرأة متزايدة. وسعيا لمنع نمو

تلك التجارة على الصعيد الوطني، وضعت قيرغيزستان برنامجا حكوميا لمكافحة المخدرات وخطة لتنفيذه، بالاقتران مع مفهومها للأمن القومي واستراتيجيتها المتعلقة بالتنمية المستدامة للفترة الممتدة إلى عام ٢٠١٧. ووفقا لذلك، تمكنت سلطات إنفاذ القانون في قيرغيزستان، في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٦، من كشف الجرائم المتصلة بالمخدرات بنسبة أعلى بنحو ٨ في المائة عن النسبة المسجلة للفترة نفسها من عام ٢٠١٥، وقامت في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٦ بضبط كميات من المخدرات تقلّ بحوالي ٦٥ في المائة عما كانت عليه في الفترة نفسها من عام ٢٠١٥.

٥٣ - ورأى أن تطور كلّ من مشكلة المخدرات والتحديات الأخرى يستدعي زيادة التعاون الدولي. وذكر أن قيرغيزستان عضو نشط في العديد من المنظمات الإقليمية، وكذلك في المؤتمر الدولي المعني بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات، وهي تتعاون مع شركائها في لجنة الأمم المتحدة المعنية بالمخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. علاوة على ذلك، وبناءً على الاتفاقات الثنائية المبرمة، يجري التعاون على نحو أوثق مع الهيئات المعنية التابعة لعدد من البلدان في مجال مكافحة المخدرات.

٥٤ - وبالإضافة إلى ذلك، تواصل قيرغيزستان مشاركتها كعضو في المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى، إلى جانب تعاونها مع برنامج المكتب المعني بالمخدرات والجريمة لمنطقة آسيا الوسطى للفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٩، وبرنامجه الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة. كما تواصل قيرغيزستان العمل مع أفغانستان وتركمانستان من أجل منع استخدام الطرق العابرة للحدود لنقل المخدرات.

٥٥ - **السيدة غبركيدان** (إريتريا): قالت إن بلدها اتخذ خطوات لتحسين إمكانية اللجوء إلى نظام العدالة الوطنية، بما في ذلك عن طريق إنشاء وتوسيع محاكم المجتمعات المحلية. وأضافت أن الحكومة قد وضعت أيضا قوانين جنائية ومدنية جديدة وما يتصل بها من إجراءات، وهي نتاج دراسة مستفيضة للقوانين العرفية الإريترية، وتراعي الالتزامات الدولية لإريتريا.

٥٦ - وقالت إن العمل جارٍ على تحسين نظام السجون في إريتريا، بما في ذلك مرافق إعادة التأهيل التي يمكن للسجناء أن يتلقوا فيها التدريب الرسمي والمهني. وتتعاون إريتريا بنشاط مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة من أجل تحسين قدرتها على مكافحة الاتجار بالبشر، وهي تناقش سبل التعاون بغية تعزيز منع الجريمة ونظام العدالة الجنائية، ومعالجة العنف الموجه ضد النساء والأطفال.

٥٧ - وأردفت قائلة إن إريتريا، بوصفها من البلدان المتأثرة بالاتجار بالبشر وتهريبهم، قد وضعت أطراً قانونية ومؤسسية وإدارية للحيلولة دون وقوع مواطنيها في حبائل الشبكات الإجرامية. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت إعلانا بشأن مكافحة غسل الأموال، واتخذت مبادرات متعلقة بأمن الحدود. وعلى الصعيد الإقليمي، نظمت إريتريا مؤخرا حلقة عمل للتواصل وتبادل الخبرات مع السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

٥٨ - ومن أجل التصدي بفعالية للهجرة غير القانونية والاتجار بالبشر وتهريبهم، ضمت إريتريا جهودها إلى جهود بلدان المرور العابر وبلدان المقصد، والهيئات الإقليمية والدولية. كما قدمت مقترح مشروع للتصدي للاتجار بالبشر في إطار تعاونها مع مبادرة مفوضية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الاتجار بالبشر وعملية الخرطوم. والعمل جار، من خلال وسائط الإعلام واللقاءات المعقودة على مستوى

المجتمعات المحلية في جميع المناطق الإدارية، على زيادة الوعي العام بتلك الجرائم وبدور المجتمع في مجال الوقاية والاستجابة. ويتم أيضا تنفيذ المشاريع الاقتصادية والسياسية لمعالجة الأسباب الأساسية للهجرة.

٥٩ - وثمة بلدان أوروبية معينة تمنح مركز اللجوء التلقائي للمواطنين الإريتريين، مما يشجع الكثير من الإريتريين على المخاطرة بأرواحهم بحثا عن مستويات معيشة أفضل. وعلى الرغم من أن الكثير من المواطنين الإريتريين لا يزالون عرضة للمتجرين بالبشر والمهرِّبين، فإن التعاون المتزايد مع بلدان المقصد الأوروبية قد يسّر إجراء تقييم موضوعي للحالة، وأدّى إلى تصحيح النُهج المتبعة في مجال الهجرة غير القانونية.

٦٠ - **السيد بو عسيلة** (الجزائر): قال إن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تكملة خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات للفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧ من شأنها أن تعزز بلوغ أهداف الخطة، فضلا عن الهدف المتمثل في إيجاد قارة خالية من المخدرات في إطار خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وفي هذا الصدد، من شأن تنفيذ التوصيات الصادرة عن اجتماع عام ٢٠١٥ لرؤساء الأجهزة الوطنية المختصة بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات أن يعزز التعاون الإقليمي من أجل التصدي بفعالية لمشكلة المخدرات العالمية.

٦١ - وأضاف أن الجزائر، باعتبارها بلدا من بلدان المرور العابر، تشعر بالقلق إزاء ضعف السياسات القائمة بشأن الحد من عرض المخدرات. ورأى أن إنهاء تجريم تعاطي المخدرات، وبخاصة القنب، يمثل تراجعا عن المكاسب التي تحققت في العقود السابقة. ولذا فإن الجزائر تنفذ على الصعيد الوطني استراتيجية لتعزيز دور المجتمع المدني في إذكاء الوعي بالمخاطر المتصلة بالمخدرات، والاعتراف بأن تعاطي المخدرات يطرح مشكلة صحية. وفيما يتعلق بالصلات القائمة بين الاتجار بالمخدرات وسائر أشكال الجريمة المنظمة، بما في ذلك ما يتصل بتمويل الإرهاب، ذكر أنه تم تحديث الإطار القانوني الجزائري، وأُنشئت كيانات قضائية متخصصة للتحقيق في هذه المجالات، بالإضافة إلى إطار قانوني لحماية الشهود.

٦٢ - وأفاد علاوةً على ذلك بأن الجزائر تودّ، في إطار مكافحة الاتجار بالأشخاص، تعزيز تدابيرها التشريعية والمؤسسية لدعم ضحايا الاتجار وفقا للصكوك الدولية القائمة. وفيما يتعلق بالإرهاب، ذكر أن الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة التطرف المصحوب بالعنف تستند إلى تعبئة على مستوى عال ويقظة شديدة لدى جميع قوات الأمن المكلفة بحماية النظام العام وسلامة كل السكان والممتلكات، فضلا عن تنفيذ سياسة شاملة للقضاء على نزعة التطرف تجمع بين التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية.

٦٣ - **السيد محمدأمينوف** (طاجيكستان): قال إن بلده، شأنه شأن الدول الأخرى المتاخمة لأفغانستان، يقع على الخط الأمامي في مكافحة الاتجار بالمخدرات. لذلك فإن طاجيكستان تولي اهتماما خاصا لتعزيز وتطوير التعاون الدولي، وهي تشجع المبادرات الرامية إلى العمل المشترك والمنسق بين جميع البلدان المهتمة والمنظمات الدولية. ورأى أنه يتعين على المجتمع الدولي تنسيق التدابير الهادفة إلى الحد من الطلب على المخدرات وعرضها، وإدماج الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والإقليمي ضمن الاستراتيجية الدولية لمراقبة المخدرات.

٦٤ - ومن أجل التصدي بفعالية لمشكلة المخدرات العالمية، رأى أنه ينبغي إنشاء نظام عالمي متعدد المستويات للتعاون الدولي مع الأمم المتحدة بوصفها مركز التنسيق. وفي هذا الصدد، وضعت طاجيكستان، استنادا إلى خبراتها الخاصة،

استراتيجية لمكافحة المخدرات تشمل برامج عمل على الأمدين القصير والطويل، وأشكال تعاون على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف. وأضاف أن هيئة مراقبة المخدرات تواصل عملها بقيادة رئيس طاجيكستان، في موازاة تنمية علاقات فعالة مع البلدان المجاورة في مجال مكافحة المخدرات.

٦٥ - وبالإضافة إلى ذلك، وُضعت استراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في طاجيكستان للفترة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠٢٠، وهي ترمي إلى التقليل قدر الإمكان من التوزيع غير المشروع للمخدرات أو استعمالها استعمالا غير طبي، والحد من العواقب الناجمة عن الاتجار غير المشروع سواء على صعيد الصحة أو السلامة أو المجتمع أو أمن الدولة، وتوسيع نطاق التعاون الدولي. وقد أتاحت التدابير التي اتخذها حكومة طاجيكستان الظروف المواتية لخفض عدد الجرائم المتصلة بالمخدرات، كما أسهمت التدابير المشتركة التي اتخذها الحكومة والبلدان المانحة والمنظمات الدولية في النهوض ببرامج مراقبة المخدرات وتعزيز التعاون.

٦٦ - **السيد بهاتاراي** (نيبال): قال إن بلده قد سنّ قانون مكافحة الاتجار بالبشر ونقلهم وفقا للاتفاقيات والبروتوكولات الدولية، مشيرا إلى أن نيبال طرف أيضا في عدة صكوك لمكافحة الإرهاب، وهي صكوك يجري تنفيذها بالكامل. ومن أجل مواجهة التحديات المستجدة في مجال الجريمة عبر الحدود الوطنية، سنت نيبال قوانين فعالة بشأن المساعدة القانونية المتبادلة والقضاء على الجريمة المنظمة وغسل الأموال.

٦٧ - وعلى الصعيد الوطني، قال إن الحكومة النيبالية تنفذ عددا من السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى مراقبة المخدرات، فضلا عن التوجيهات المتعلقة بتشغيل مراكز إعادة التأهيل والمبادئ التوجيهية بشأن العلاج البديل الذي يتم تناوله بالفم لدى متعاطي المخدرات. وتقوم لجنة التنسيق الوطنية لمكافحة تعاطي المخدرات باستعراض تنفيذ الصكوك القانونية ذات الصلة، في حين أن ٧٥ لجنة من لجان المناطق تتولى عمل وحدات الإنفاذ على الصعيد المحلي. أما على الصعيد الإقليمي، فتواصل نيبال عملها بوصفها طرفا في خطة كولومبو.

٦٨ - **السيد أوبنهايم** (هولندا): قال إنه على الرغم من نجاح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، لا يزال يلزم بذل مزيد من الجهود لمعالجة مسألة تقييد الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة لأغراض طبية وعلمية، وكفالة إصدار أحكام قضائية متناسبة، واستكشاف بدائل للسجن وخيارات التدخّل المراعية للصحة.

٦٩ - بيد أنه أشار إلى ضرورة الاعتراف بالممارسات المحلية والوطنية التي لم يجر الإقرار بها في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية، كتوفير دعم أقوى للسياسات المستندة إلى الأدلة في مجال مراقبة المخدرات. وقال إن من المؤسف أن الوثيقة الختامية لم تتطرق إلى عقوبة الإعدام، رغم اتخاذ العديد من البلدان خطوات للحد من عدد الجرائم التي يمكن فرض عقوبة الإعدام بشأنها. وأضاف أن عمليات القتل خارج نطاق القضاء تشكل، علاوة على ذلك، انتهاكا صارخا للحق في الحياة.

٧٠ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالتركيز على تنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة الاستثنائية، التي ينبغي أن تشمل كيانات تابعة للأمم المتحدة مثل منظمة الصحة العالمية، ومفوضية حقوق الإنسان، والمجتمع المدني.

٧١ - **السيد ثين** (ميانمار): قال إن بلده يواصل تنفيذ البرنامج القطري لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن ميانمار والشراكة من أجل مكافحة الجريمة

عبر الوطنية من خلال تنظيم إنفاذ القوانين على الصعيد الإقليمي. وأفاد بأن ميانمار، في سعيها إلى مكافحة الاتجار بالبشر، تعمل على تعزيز التعاون الإقليمي واستخدام خطط العمل الإقليمية والوطنية من أجل التركيز على السياسات والحماية والوقاية والمقاضاة وإعادة الإدماج. وبالإضافة إلى ذلك، قال إنه يجري حاليا استكمال قانون عام ٢٠٠٥ بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص. وستواصل ميانمار، بالتعاون مع الشركاء الدوليين وأصحاب المصلحة الآخرين، تعزيز تدابير مكافحة الاتجار بالبشر على ضوء تقرير وزارة خارجية الولايات المتحدة لعام ٢٠١٦ المتعلق بالاتجار بالأشخاص.

٧٢ - ورأى أن مراقبة المخدرات ينبغي أن تركز على تحقيق فعالية إنفاذ القانون ونظام العدالة، وأن تعتمد نهجا متعدد القطاعات يشمل عوامل من قبيل الصحة العامة والتحسن الاجتماعي وحقوق الإنسان. وعلى الصعيد الوطني، أفاد بأن ميانمار تنفذ المرحلة الرابعة من البرنامج الخمسي للقضاء على المخدرات، الذي يشكل جزءا من خطة وطنية تمتد على فترة ١٥ عاما. وعلاوة على ذلك، دأبت ميانمار، بمساعدة تقنية من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على اتخاذ تدابير لمكافحة تعاطي المخدرات إلى جانب تايلند والصين وفييت نام ولاو. ولا تزال الاتفاقات الثنائية قائمة مع عدد من البلدان في المنطقة بشأن مراقبة وقمع تعاطي المخدرات والاتجار بها.

٧٣ - وأردف بالقول إن الجهود مستمرة للقضاء على زراعة الأفيون من خلال توعية المزارعين للحد من زراعة الخشخاش، إلى جانب اعتماد مشاريع إنمائية لتمكين المزارعين من توليد مصادر دخل بديلة. ونظرا إلى أنه يتم زراعة الخشخاش عموما في المناطق التي تفتقر إلى البنية التحتية الأساسية والتي تواجه حالات نقص في الغذاء، فإنه من الضروري تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للناس المقيمين في تلك المناطق.

٧٤ - وتابع قائلا إن خدمات العلاج وإعادة التأهيل تتوفر لمتعاطي المخدرات في عدد من المراكز، بما يشمل عيادات العلاج بالميثادون لمنع المعاودة ومراكز إعادة تأهيل الشباب. وقد أُطلقت حملات للتشجيع على استخدام تلك المراكز. وعلاوة على ذلك، يتم التطرق إلى العواقب الناجمة عن استعمال المخدرات بشكل غير مشروع في المناهج الدراسية الوطنية التي تُعنى بموضوع اكتساب المهارات الحياتية، وتتوخى إذكاء الوعي بين طلاب المدارس. ويجري باستمرار تنظيم الحملات الإعلامية والمحادثات العامة والمعارض والمسابقات لكتابة المقالات في المدارس وفي المجتمعات المحلية في جميع أنحاء ميانمار عن طريق الجهود التي تبذلها الحكومة، وكذلك بالتعاون مع مختلف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والشركاء المحليين.

٧٥ - **السيدة إيباراغويري** (الفلبين): قالت إن جهود التنمية التي يبذلها بلدها قد أعاقها تفشي الفساد وتفاقم مستويات الجريمة وانتشار تعاطي المخدرات، مضيفة أن مجمل هذه العوامل مترابطة. وأضافت أن هناك عدداً كبيراً من القرى المتأثرة بخطر المخدرات، بوجود نحو ٣ ملايين شخص من متعاطي المخدرات المحتاجين إلى المساعدة. وقد أدت حملة نفذتها الشرطة إلى ضبط كميات من المخدرات غير المشروعة تقدَّر قيمتها بمبلغ ٧٣ مليون دولار، كما أن حوالي ٧٠٠ ٠٠٠ شخص قدموا أنفسهم إلى السلطات طلباً للتدخل وإعادة التأهيل. وأردفت بالقول إن الحملة الرامية إلى القضاء على تجارة المخدرات وغيرها من الممارسات الفاسدة في الفلبين تجري في امتثال تام لسيادة القانون ومراعاة الأصول القانونية.

٧٦ - وقالت إن الحكومة الفلبينية تسعى أيضا إلى حماية ما نسبته ١٠ في المائة من سكانها العاملين في الخارج كمهاجرين، وقد أنشأت إطار دعم تنظيمي شامل في هذا الصدد مع الشركاء الدوليين. وأضافت أن القانون المتعلق بالعمّال المهاجرين ومكافحة الاتجار بالبشر الذي جرى تعديله مؤخراً يعزز تدابير حماية المهاجرين من سوء المعاملة في الخارج وتيسير المساعدة المقدمة عبر الحدود الوطنية إلى الضحايا وملاحقة الجناة. وختمت كلامها بالقول إن المجلس المشترك بين الوكالات المعني بمكافحة الاتجار بالبشر أنشئ للإشراف على إنفاذ القانون وتنفيذ مبادرات مكافحة الاتجار بالبشر، وقد أصدر ٤٦ إدانة بالاتجار بالبشر في عام ٢٠١٥.

٧٧ - **السيد تيتوانيا ماتانغو** (إكوادور): قال إن الاستراتيجية الدولية التقليدية لحل مشكلة المخدرات العالمية لم تحقق نجاحا لأن عرض المخدرات غير المشروعة سيظل قائما في ظل وجود الطلب، علما أن الطلب يبلغ أعلى مستوياته في البلدان المتقدمة النمو. وذكر أن التقديرات تشير إلى أن ٩٠ في المائة من عائدات تجارة المخدرات غير المشروعة هي أموال يتم غسلها في مصارف بلدان الشمال، ومع ذلك فإن بلدان الجنوب تعاني أكثر من غيرها من سياسات حظر المخدرات ويتم إدراجها في قوائم بوصفها أماكن لغسل الأموال. وقال إن إكوادور تدعو إلى اتباع نُهج جديدة للاستعاضة عن النموذج العقابي القائم، كما تدعو البلدان التي يبلغ فيها استهلاك المخدرات نسبة أعلى من غيرها إلى الإقرار بدورها في إدامة المشكلة. ورأى أن المجتمع الدولي يحتاج أيضا إلى معالجة مشكلة الملاذات الضريبية المرتبطة بغسل الأموال وبعائدات النشاط الإجرامي.

٧٨ - وأضاف أن إكوادور تعيد تأكيد أهمية المسؤولية المشتركة، واتباع نهج منسق ومتعدد التخصصات في التصدي للطابع الاجتماعي والاقتصادي لمشكلة المخدرات. وأفاد بأن سياسة البلد القائمة على التنمية البديلة الوقائية تسعى إلى كفالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والمطردة في المناطق المعرضة لزراعة المخدرات أو تهريبها وللجرائم ذات الصلة. وقال إن السياسة الوطنية بشأن مكافحة المخدرات تهدف إلى الحد من الاتجار بالمخدرات، مع التركيز أيضا على الوقاية وإعادة التأهيل لمنع تهميش متعاطي المخدرات. وفي الواقع، يتعامل الدستور مع مسألة الإدمان باعتبارها مشكلة من مشاكل الصحة عامة. ورأى أن من الضروري بذل جهد مشترك لمنع الاتجار على نطاق صغير. وقال إن من الضروري أيضا أن تتمحور السياسات في مجال مكافحة المخدرات حول البشر لا حول المواد المخدِّرة، وأن تضمن حقوق الإنسان.

٧٩ - **السيد محمد** (السودان): قال إن بلده قد سنّ تشريعات وفقاً لالتزاماته الإقليمية والدولية، وكلّف سلطات مخصصة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والفساد والجرائم ذات الصلة. وهو يولي اهتماماً خاصاً لوضع الأطفال الخارجين على القانون، وقد أُنشئت كذلك وحدات لحماية الأطفال داخل أجهزة الشرطة والقوات المسلحة. وقال إن السودان أنشأ أيضا وحدة لمكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة تحت الإشراف المباشر لوزارة الرعاية والضمان الاجتماعي، وسنّ تشريعات لمكافحة الاتجار بالبشر، وبخاصة الاتجار بالنساء والأطفال. وعلاوة على ذلك، قال إن بلده استضاف، بدعم من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، مؤتمرا دوليا في عام ٢٠١٤ بشأن الاتجار بالبشر وتهريبهم في القرن الأفريقي. وقد تم عقد مؤتمر متابعة في إيطاليا حول هذا الموضوع في وقت لاحق من ذلك العام. ودعا البلدان المانحة إلى تزويد السودان بالدعم الذي يطلبه لتنفيذ نتائج المؤتمرين. وأضاف أن السودان وقّع أيضا اتفاقات لمراقبة الحدود مع الدول المجاورة

في إطار تعزيز جهوده الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأسلحة وأنشطة عصابات الجريمة المنظمة والإرهابيين.

٨٠ - وأردف بالقول إن السودان اعتمد استراتيجية وطنية بشأن المخدرات غير المشروعة في عام ٢٠١٥، كما أقر عددا من القوانين ذات الصلة، بما في ذلك قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتم تعزيز وحدة التحقيقات المالية في البلد، وعمل السودان كذلك على تبسيط الإجراءات التي يتعامل من خلالها مع طلبات تسليم المطلوبين ويمكن له عن طريقها مصادرة الأصول المالية المكتسبة بصورة غير مشروعة. وقال إن السودان قام أيضا بتعديل القانون المتعلق بمكافحة المخدرات غير المشروعة والمؤثرات العقلية لمواءمتها مع الصكوك الدولية ذات الصلة، واعتمد أنظمة لكفالة أن تُستخدم المخدرات على النحو المناسب في المجال الطبي. وأضاف أن السودان اتخذ خطوات لتعزيز العلاقة بين المواطنين والشرطة في المناطق الحضرية، مما أدى إلى الحد من مستويات الجريمة.

٨١ - وأخيرا، دعا المجتمعَ الدولي إلى تعريف الإرهاب بوصفه جريمة دولية، وإلى اعتماد قوانين ملائمة لمكافحة تلك الظاهرة. وأكد، علاوة على ذلك، أن البلدان النامية تحتاج إلى مساعدة تقنية إضافية من أجل معالجة الأخطار التي يشكلها النشاط الإجرامي والمخدرات غير المشروعة، وأن هذا الدعم يجب أن يقدم في إطار نهج شامل ينص أيضا على إلغاء ديون البلدان النامية ورفع الجزاءات الانفرادية المفروضة على دول معينة.

٨٢ - **السيد بارو** (السنغال): قال إن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية قد أسفرت عن نتائج متباينة منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي يحدد الصلة الوثيقة بين الإرهاب الدولي وكلّ من الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والمخدرات غير المشروعة، وغسل الأموال، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، والنقل غير القانوني للمواد النووية والكيميائية والبيولوجية وغيرها من المواد التي يمكن أن تترتب عليها آثار مميتة. ورأى أن أنشطة الاتجار بالبشر والفساد وجرائم الفضاء الإلكتروني والتزوير تشكل تهديدات تستلزم زيادة التعاون الدولي، ولا سيما بين نظم العدالة الجنائية، باعتبار أن العصابات الإجرامية القائمة عبر الحدود الوطنية تتمكن في كثير من الأحيان من الإفلات، ببساطة، من الملاحقة القضائية من خلال عبور الحدود.

٨٣ - وقال إن وفد بلده يدعو إلى تعميق التعاون من أجل القضاء على آفة الإرهاب. ورأى أنه يتعين إبداء الإرادة الوطنية بوضوح وزيادة التعاون الدولي لصون سيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان. وأفاد بأن منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية قد وضعت، بدعم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، برامج لتعزيز التعاون بشأن مسائل العدالة الجنائية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وأنشأت شبكات للتعاون القضائي والتعاون بين المدعين العامين، وقال إن السنغال تدعو المجتمع الدولي والبلدان المانحة الرئيسية إلى دعمها.

٨٤ - وأضاف أن السنغال نفذت عددا من التدابير الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات والجرائم ذات الصلة، وإلى تحسين النظم الوطنية لعلاج إدمان المخدرات. وصدّق البلد أيضا على جميع الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بالاتجار بالبشر، وبدأ بإدماجها في القانون الموضوعي.

٨٥ - **السيد ياريمينكو** (أوكرانيا): قال إن تجارة المخدرات غير المشروعة والجريمة المنظمة أصبحتا مترابطتين على نحو متزايد، وتتطلبان استجابة منسقة من منظومة الأمم المتحدة. ورأى أن الدورة الاستثنائية لعام ٢٠١٦ بشأن مشكلة المخدرات العالمية كانت محطة بارزة في مجال التعاون الدولي بشأن هذه المسألة، مشيرا إلى أن الوثيقة الختامية للدورة يجب

أن توضع موضع التنفيذ والمتابعة الفعالة. وأضاف أنه ينبغي اتباع نهج كلي ومتوازن في ظل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان من أجل تقليص الطلب الاجتماعي على المخدرات والقيام، في الوقت نفسه، بإنفاذ القوانين المتعلقة بالمخدرات بغية الحد من العرض. واعتبر أن من المهم إيلاء الأولوية للوقاية، والعلاج، والحد من أضرار المخدرات، وإعادة التأهيل، وتوفير الرعاية اللاحقة، وإعادة الإدماج في المجتمع.

٨٦ - وأعرب عن تقدير أوكرانيا للعمل العالمي لمنع ومعالجة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين الذي بدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ دعما لوضع الاستراتيجيات والسياسات، وتقديم المساعدة التشريعية، وبناء القدرات، وإقامة التعاون الإقليمي وعبر الإقليمي، وتوفير الحماية والمساعدة لضحايا الاتجار. وقال إن النزاع الدائر في دونباس يؤجج تدفقات الهجرة الداخلية على نطاق واسع، وهذا بدوره يعرقل جهود أوكرانيا الرامية إلى تنفيذ تشريعات مكافحة الاتجار بالبشر.

٨٧ - **السيدة عبد الله** (ماليزيا): قالت إن التصدي للجريمة عبر الوطنية يتطلب اتباع نهج أكثر شمولا، مع اعتماد تدابير معززة وأكثر صرامة في مجال الإنفاذ، وسنّ تشريعات جديدة، وزيادة التعاون المشترك بين الوكالات. وأشارت إلى أن ماليزيا ملتزمة بالاتفاقات الدولية والإقليمية والثنائية، وكذلك بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الرامية إلى مكافحة الجريمة عبر الوطنية.

٨٨ - وأفادت بأن بلدها يتبع نهجا شاملا ومتكاملا ومتوازنا إزاء مشكلة المخدرات من خلال الحد من العرض والطلب، وذلك باعتماد تدابير تشمل التثقيف الوقائي، واعتماد العلاج الطوعي وإعادة التأهيل، وإعادة الإدماج، وتدابير منع الجريمة التي تستهدف زعماء عصابات المخدرات وعصابات الجريمة المنظمة. وأضافت أن ماليزيا تتعهد بزيادة التعاون مع أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين من أجل تبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات بشأن الوقاية من المخدرات وأشكال العلاج المتوفرة في هذا المجال، وهي تعتقد اعتقادا راسخا بأن لكل حكومة من الحكومات الحق في تحديد أفضل طريقة لمعالجة مشكلة المخدرات في ظل الظروف الفريدة لمجتمعها.

٨٩ - **السيد بوفيدا بريتو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن فنزويلا تؤكد مجدداً على مبدأ المسؤولية المشتركة في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية، على الرغم من أن البلدان تتأثر بها بطرائق مختلفة. وذكر أن وفد بلده يشدد على ضرورة إجراء مزيد من البحث بشأن الأسباب والعناصر الرئيسية التي تقف وراء مشكلة المخدرات، ومعالجتها دون إهمال ما يصاحب ذلك من نتائج على صعيد الرعاية الصحية والسلامة العامة. ورأى أن الحد في آن معا من عرض المخدرات والطلب عليها يستدعي اتخاذ تدابير مستندة إلى الأدلة ومتسقة مع أهداف التنمية المستدامة. وهذا يستلزم إحداث تغيير جذري في الكيفية التي يتم بها قياس النجاح أو التقدم المحرز في السياسات الوطنية المتعلقة بمكافحة المخدرات.

٩٠ - وأردف بالقول إن فنزويلا تنفذ حاليا خطتها الوطنية الجديدة لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ بغية التصدي للاتجار بالمخدرات والجرائم ذات الصلة. وأضاف أن نظام إصدار الإشعارات السابقة للتصدير والرد عليها بالاتصال الحاسوبي المباشر قد أتاح للحكومة تحسين الإشراف على التجارة الدولية المتعلقة بالمواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة. ويدل إلقاء القبض على ١٣٤ من المواطنين المطلوبين من الإنتربول بتهمة الاتجار الدولي بالمخدرات بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٥ على التزام البلد بالتعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون. وختم كلامه بالقول

إن فترويلا ترفض جميع القوائم والشهادات الدولية التي تتضمن اتهامات انفرادية محددة ضد البلدان.

٩١ - **السيد مؤمن** (بنغلاديش): قال إن الاتجار بالبشر، وغسل الأموال، والاتجار بالمخدرات، وتعاطي المخدرات كلها تشكل على نحو متزايد مشاكل عبر وطنية تهدد الأمن والتنمية على الصعيد العالمي، وتتطلب اتباع نهج دولي منسق. وأضاف أن بنغلاديش بلد من بلدان المنشأ للاتجار بالأشخاص وتُعَدُّ من بلدان العبور أيضا، وقد اعتمدت عددا من القوانين واللوائح للتصدي لهذه المشكلة، مع القيام أيضا بتنفيذ عمليات أخرى ذات صلة. وأضاف أن بنغلاديش ترحب بإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين المعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وتعتقد أن الاتفاق العالمي بشأن الهجرة سيوفر الإطار اللازم لمعالجة قضايا جميع المهاجرين.

٩٢ - واعتبر أن الاتجار بالمخدرات يشكل تهديداً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ويتطلب مشاركة فعالة من جانب جميع الحكومات والمجتمعات والجهات صاحبة المصلحة. وأضاف أن حكومة بنغلاديش تنفذ حملة تعاونية لمكافحة المخدرات، بتوفير خدمات العلاج وإعادة التأهيل لمدمني المخدرات، وتعزيز قدرات وكالات إنفاذ القانون على التصدي للاتجار بالمخدرات وتعاطيها. وقد اعتمدت بنغلاديش نهج عدم التهاون مطلقا إزاء الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، ونجحت في تفكيك الجماعات الإرهابية المحلية وقطع مصادر تمويلها العادي وطرد عناصرها الإقليمية في الوقت نفسه.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٠.